

تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة

Challenges of Algerian Economic Security in the context of Globalization

إدريس عطية¹ – جامعة الجزائر3 idriss.attia12@gmail.com

تاريخ القبول: 2020-01-13

تاريخ الاستلام: 2019-09-26

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز التحديات التي تفرضها العولمة على الجزائر وتحول دون تحقيق أمن اقتصادي قوي يراعي التطلعات الشعبية لجزائر ما بعد الحراك، ومما لا شك فيه أن أنماط انعدام الأمن الاقتصادي هي محصلة ثغرات عديدة في السياسات المعتمدة والضعف البنيوي في الاقتصاد الجزائري الذي كان من النتائج الواضحة للاستمرار في الاعتماد على النمو المتقلب المدفوع بقوة المحروقات مما أضعف الهيكل الاقتصادي وتركه عرضة لتقلبات الأسواق العالمية .

وتبرز أهمية هذه الورقة في إبراز تداعيات العولمة على الأمن الاقتصادي، الذي يرتبط بدوره بكل أبعاد الأمن الوطني والأمن الإنساني في أطره الأفقية والعمودية، وعلى كل المستويات الكمية والكيفية النازمة للعملية الاقتصادية الجزائرية، دون أن ننسى أن الاقتصاد هو العامل الجوهري الذي يحرّك كل أبعاد الأمن بما فيه الأمن العسكري من خلال تغطية نفقات الدفاع وتطوير منظومته ليكون بذلك واجهة أمنية مزدوجة من خلال الدفاع عن نفسه من جهة، ومن جهة ثانية تمويل عوامل الدفاع الأخرى الموسعة من الدفاع العسكري وصولاً إلى الدفاع الدبلوماسي والمجتمعي والإعلامي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الأمن الوطني، الأمن الإنساني،
تحديات العولمة.

¹ المؤلف المرسل

Abstract

The study aimed to highlight the challenges of Algerian economic security in the context of sweeping globalization with shows that the poor are getting poorer and the rich are becoming richer. Undeniably, the economic insecurity sorts could be explained by the existence of several drawbacks in the policies embraced by the state with the structural vulnerability in the Algerian economy because of the overuse of the fluctuated oil-dependent growth, so the extra dependence on oil revenues weakened the Algerian economy's structure, leaving it vulnerable to world markets volatility. This paper is important as it highlights the main factors of the achievement of the economic security, which is, in turn, related to all dimensions of the national and human security, both vertically and horizontally, and at all levels, be they quantitative or qualitative that organize the Algerian economic process. The economy seems to be the overwhelming factor driving all security dimensions, including the military one, through covering defense expenditures, in addition to the enhancement of defense systems, that is why it is a fact that economy stands as a double defensive factor, since it is for the economic defense, being conceived as a level of analysis. Furthermore, it finances other factors of defense, which are broadened; from the military defense to the civil and cultural ones.

Keywords: Economic security; Algerian economy; human security, globalization implications

مقدمة

لم يعد الطرح الكلاسيكي القائل بضرورة تبعية الاقتصاد للسياسة مجدياً في عالم العولمة، لأن التأكيد على الانطلاق الحقيقي للسياسية لابد أن يكون نابعاً من الشواغل الاقتصادية من جهة، وساعياً لتحقيق المتطلبات الاقتصادية والأمن الاقتصادي من جهة ثانية؛ ولذلك فمن المنطقي أن تهتم السياسة بالاقتصاد وتسعى لتطويره والارتقاء به.

إن المخاطر المحتملة على الاقتصاد الجزائري بعد الحراك الشعبي من خلال نقص إيرادات البترول وانخفاض احتياطات الصرف وضعف مستوى التنمية، يدفع السياسات الاقتصادية أن تصبح أكثر فاعلية لمواجهة احتمالات الافلاس، وهذه السياسات ربما تفوق في تأثيرها التدخلات العسكرية؛ لأن السياسات الاقتصادية الفاعلة تستطيع أن تضعف الخصم من خلال التأثير على قراراته أو امتصاص جزء من موارده أو إضعاف إمكاناته أو إعاقة حركة نموه الاقتصادي، وما يؤدي إليه ذلك من التأثير المباشر وغير المباشر في إضعاف الخصم وعدم قدرته في الدفاع عن نفسه.

كما أن سقف طموحات ومطالب شعب جزائر ما بعد الحراك يصل إلى مستوى عالي من المطالب الاقتصادية من حيث تأمين الوظائف وكذا تحسين الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية، وهذا ما يتطلب ضرورة القيام بإصلاحات عميقة تمس كل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في البلاد بما يتماشى والنماذج العالمية الرائدة، بدل التمسك بالسياسات التقليدية التي أثبتت محدودية نجاعتها في تطوير البلاد وبعث التنمية الحقيقية.

وهنا تأتي أهمية أن تسعى دول عالم الجنوب إلى التركيز على قضايا الأمن الاقتصادي بهدف مواجهة التهديدات القائمة والتحديات المستقبلية، ومن أهم الجوانب التي سنشير إليها في هذا المجال، المقصود بالأمن الاقتصادي وأبرز خصائصه ومتطلباته وتحدياته في ظل بروز ظاهرة العولمة واستقوائها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

من خلال ما سبق نطرح إشكالية الدراسة التالية:

كيف يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل التجليات المتجددة

للعولمة بكل أشكالها؟

فرضية الدراسة: إن الإجابة على الإشكالية المطروحة تتطلب الفرضية الآتية:

كلما كانت الدولة متكيفة مع التجليات المتجددة للعولمة، كلما أهلها ذلك إلى

تحقيق أمنها الاقتصادي بأقل الأضرار وأحسن المكاسب.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز حاجة الجزائر لتجديد منظومتها الاقتصادية وتكييفها مع المتطلبات العصرية، بدل التمسك بالأساليب الكلاسيكية المعتمدة في السياسة الاقتصادية الحالية، من خلال الانفتاح على العولمة والتكيف مع تحدياتها لإقامة نهضة اقتصادية وتنموية يكون قوامها تمكين الإنسان الجزائري: وإعمال كل الأساليب والأدوات الجديدة لخلق نظرة برغماتية فاعلة تستطيع تحقيق المصلحة الوطنية لجزائر ما بعد الحراك، كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار تطبيقي لمفهوم "الأمن الاقتصادي" وتقاربه مع التجليات المختلفة للعولمة الراهنة باقتراح العديد من البدائل التي نستطيع الاعتماد عليها في سياستنا الاقتصادية.

المنهجية المتبعة:

تعتمد الدراسة على **المنهج التاريخي** من خلال مساءلة المتغيرات المشكّلة للمسار الاقتصادي للجزائر ومدى القطيعة والتواصل الزمني فيما بينها وبين الأحداث الدولية وخاصة نقاط الالتقاء بالعولمة، وتوظف الدراسة أيضا **المنهج المقارن التفسيري** من خلال محاولة الإجابة على العناصر المسؤولة عن الاختلافات بين تجليات العولمة المختلفة ووقعها على الأمن الاقتصادي، كما تستند على **الاقترب النسقي** لـ "دافيد استون" David Eston وذلك لشرح العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وتقييم عملية التغذية العكسية في علاقة الجزائر بالعولمة.

وأخير تعتمد الدراسة على **مقاربة التبعية** (النيوماركسية) من خلال تحليل علاقة الجزائر بالعولمة (الغربية)، كحالة قائمة بذاتها تختصر جزء من علاقة عالم الشمال بعالم الجنوب، لأن المدخل الرئيسي لتخطيط السياسة الاقتصادية لأي دولة، يبدأ بفهم واستيعاب سياسة الفواعل الدولية الأخرى، وتبعاً لذلك فإن محصلة عملية التأثير والتأثر بالعولمة من شأنها أن تجعل تخطيط السياسة الداخلية والخارجية

للدولة على جانب كبير من الواقعية والعقلانية، وهذا ما يفرز سياسة اقتصادية ناجعة تستطيع أن تحقق الأمن الاقتصادي المستدام.

المحور الأول؛ البناء المعرفي للأمن الاقتصادي؛

إن مفهوم "الأمن" من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركّب، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها سواءً تعلق ذلك بـ "أمن الفرد"، "أمن الدولة"، "الأمن الإقليمي" أو "الأمن الدولي"، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية التي اتسمت بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.

ويفحص موضوع الدّراسات الأمنية كحقل علمي الأصول العميقة لتشكّل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والخارجية، استناداً إلى ضبط وتحليل مستويات تبلور الفعل الأمني عبر استقطاب ثلاثية؛ الفاعل الأمني، السيادة الأمنية والقيمة الأمنية، وذلك من خلال البحث في الدلالات النظرية والأصول المفهومية والأبعاد العملية لمفهوم الأمن (Wolfers, 1962).

ويعد الأمن الاقتصادي جزء من منظومة أمنية متكاملة يشملها مفهوم الأمن الإنساني الذي يقصد منه التحرر من الخوف والحاجة، أو بمعنى آخر تأمين حياة المجتمع من الفقر والجوع والمرض وتوفير حاجات الناس ومساعدتهم على حماية أنفسهم من الأخطار التي قد تواجههم (Johnson, 2019).

لقد انحصر مفهوم الأمن في الماضي في نطاق ضيق وأصبح يفسر على أنه أمن الأرض من العدوان الخارجي، أما اليوم ومع بروز ظاهرة العولمة أصبح الأمن يشمل أمن الأرض وأمن المجتمع من الأخطار التي قد تحدث به من الخارج، علاوة على أمن حياة الناس من تهديدات الفقر، المرض أو الجهل؛ ولهذا فإن مفهوم الأمن ينبغي أن ينظر إليه على أنه مفهوم شامل لكل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية...الخ.

وقد أخذت النظرة الكلاسيكية للأمن بالتطور والانتساع من مضمونه الضيق ليضم أبعاداً أخرى غير البعد العسكري، بفعل تغيّرات عالمية متعددة؛ منها دخول العديد من الدول إلى عضوية النظام الدولي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى زيادة كثافة القضايا والاهتمامات المختلفة عن تلك القضايا التي كانت تركز عليها المدرسة الواقعية، وكذا بروز دور المنظمات غير الحكومية (Johnson, 2019)، ومؤسسات المجتمع المدني التي أخذ دورها في التزايد -كفواعل دولية جديدة متميزة عن الدولة - وإسهاماتها في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقضايا السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي نتج عنه تغيّرات حقيقية في بنية العلاقات الدولية.

فالأمن الاقتصادي، حسب منظمة الأمم المتحدة ONU: «**هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء، المأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم**» (الزازية، 2014، ص. 211)

أي أن الأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وهناك من عرف الأمن الاقتصادي على أنه التنمية؛ إذ أن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظّم المجتمع أموره الاقتصادية لتلبية احتياجاته فإن درجة مقاومته للتهديدات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة، والتنمية -كما هو معروف - مفهوم مركب؛ فهي عملية وليست حالة، إلى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف طارئة في النمو ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية.

أما مؤشرات المتكاملة والمتداخلة فهي أربعة: **أولها**، نمو اقتصادي يعني تزايد مستمر في إنتاج المجتمع وإنتاجية الفرد؛ **ثانيها**، تحولات هيكلية تمس كل أوجه التخلف - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية - بهدف تكوين بنى أساسية، وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي؛ **وثالثها**، تحسن مستدام لنوعية الحياة المادية - من خلال تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن، والمعنوية لأفراد

المجتمع؛ ورابعها: تطبيق نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة (عطية، 2019).

ففي المجال الاقتصادي لا بد أن يستوعب هذا المفهوم مطالب المجتمع ورفاهيته، وبالأخص القضايا المتعلقة بالتنمية الإنسانية التي تستهدف بناء الإنسان وكرامته وحفظ حقوقه وواجباته، كما يجب العمل على تأمين سبل الوقاية المبكرة لحفظ المنجزات الاقتصادية القائمة والمستهدفة، وخاصة توفير أسباب الحياة الكريمة للأجيال القادمة كالسكن اللائق والعمل المناسب والتعليم والصحة الجيدة (البعجة، 2006).

لقد اعتقد الكثير من الاقتصاديين أن وجود الأمن الاقتصادي يتطلب ارتفاع متوسط دخل الفرد أو ارتفاع مستوى الدخل الوطني (Ayoub, 1991)، أو أي دخل أساسي مضمون من عمل شركة ممولة من القطاع العام أو الخاص أو التأمينات الاجتماعية أو غير ذلك من شبكات الأمن الاجتماعي، إلا أنه اتضح أن ربع 25٪ فقط من سكان العالم قد يحققون أمنهم الاقتصادي بهذا المعنى، وكثير من الناس في الدول الغنية فضلاً عن الدول الفقيرة يشعرون الآن بانعدام الأمن الاقتصادي (الطفيل، 2019)؛ لأن الحصول على عمل والاحتفاظ به أصبح أمراً متزايد الصعوبة، فمثلاً خلال العامين 1992م و1993م لم يزد عدد فرص العمل في البلدان الصناعية إلا بمقدار نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ولم يساير النمو في القوى العاملة، وبحلول عام 1993م كان أكثر من 35 مليون شخص يبحثون عن عمل، كذلك انخفضت الأجور الحقيقية في كثير من مناطق العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي يحصل 44 مليون شخص (يمثلون حوالي 28٪ من القوى العاملة) على أقل من نصف الدخل في بلدانهم (الطفيل، 2019).

إن أكبر التحديات المعاصرة التي تزعزع الأمن الاقتصادي، وتضعف الثقة به وتوقعه في قبضة العدو هي ظاهرة العولمة الاقتصادية التي يكرسها قيام منظمة التجارة العالمية، وشروطها القاسية والمجحفة للانضمام.

كما أن ما تسعى إليه منظمة التجارة العالمية هو ضرورة الانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي، بما يتطلبه ذلك الانفتاح من تقديم العديد من التنازلات الاقتصادية الخطيرة، التي تستهدف على المدى البعيد غزو الأسواق

المحلية وتجميد النمو الصناعي وضعف المبادلات التجارية الخارجية، وجعل الدول النامية مصدراً لإمداد الدول الصناعية بالمواد الأولية الرخيصة، وسوقاً واسعة لمنتجاتها الصناعية، وأخيراً التخطيط لحصول الدول الصناعية على حقوق الامتيازات الأجنبية في الدول النامية كوسيلة قوية لاختراق وهدم اقتصادها من الداخل (Glasius and kaldor, 2005).

ومن المعادلات الصعبة التي تواجه الدول النامية، كيفية الانفتاح الاقتصادي على العالم في الوقت الذي تواجه فيه تصاعد التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وخاصة على مستوى الدول الصناعية؛ مثل قيام الاتحاد الأوروبي وتكتل دول أمريكا الجنوبية (الميركوزر) ومجموعة الأندين والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا ومجموعة آفتا ومجموعة نافتا، فقيام مثل هذه التكتلات يعد من أكبر صعوبات ومعوقات حركة التبادل التجاري وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وما يمكن أن يستتبعه ذلك في المستقبل من ظهور الاحتكار الدولي للاقتصاديات العالمية (O'Sullivan, 2019).

إن مثل هذه التهديدات الاقتصادية هي التي يتوقع أن تؤدي إلى تصاعد حدة المنافسة الاقتصادية الدولية ونشوب المعركة الاقتصادية القادمة بين التجمعات الاقتصادية والإقليمية والدولية فيما بينها وبين الدول الصناعية والدول النامية كذلك، والتي ستطال بلا شك رفاهية الناس وحياتهم.

لهذا فإن الأمر يستلزم سرعة البحث في سبل الوقاية من الأضرار المحتمل وقوعها في المستقبل، ولا نعني بذلك أن الأمن الاقتصادي مفهوم دفاعي فقط، أو أنه مفهوم هجومي فقط؛ وإنما يكون شمولياً وتكاملياً معاً بحيث يستطيع الدفاع عن المخاطر المحتملة (بيليس، 2004)، ويستطيع اقتناص الفرص الاقتصادية الممكنة من خلال تلمس إمكانيات واستعدادات الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى وتحسس أخبارها وتلمس قدراتها ومقاربتها.

بيد أن الأمر لا يتوقف عند هذا الإجراء الضروري، ولكن يتطلب كذلك معرفة الواقع الاقتصادي للبلد وقياس إمكانياته، ورفع زمام المبادرة في كافة القضايا الاقتصادية الداخلية والخارجية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)، واقتناص الفرص التجارية الإقليمية والدولية، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع

الاستثمارات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور القطاع الخاص، والتغلب على ضغط الموارد المالية، والقضاء على الفساد الإداري والمالي، ومكافحة جرائم غسل الأموال، والحفاظ على أمن المعلومات وخاصة أمن الشركات من التجسس الاقتصادي، وامتلاك وسائل المعرفة وخاصة التعامل الجيد مع تقنيات العصر وعلومه والوصول إلى أوسع الأسواق، ولا بد من العمل على تطوير قدرات الأفراد والانتفاع من هذه القدرات في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع (عطية، 2019، ص.141).

ومن خلال ذلك سنقوم بإسقاط مفهوم الأمن الاقتصادي على حالة الجزائر كمجال تطبيقي للدراسة، من خلال إبراز عوامل القوة وعوامل الضعف في المكاسب الاقتصادية الجزائرية.

المحور الثاني: عوامل تحقيق الأمن الاقتصادي الجزائري؛ الجوانب الكمية والكيفية:

لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية، كما تطورت عواملها وأصبحت مقياس لقوة الدولة، ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر من حيث العدد (الكمية)، والأحسن من حيث التنظيم (الاستغلال) مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليمياً (عطية، 2019)، والتي ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر الموارد الأولية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والاستراتيجي للدولة (علي، 1998).

ويشتمل المتغير الاقتصادي على مجموعة من المعطيات والفواعل والتفاعلات المتعلقة بالحياة الاقتصادية للدولة، وتنقسم العناصر المكونة للمتغير الاقتصادي إلى قسمين أساسيين (عطية، 2019، ص.129-131)؛



سم يتعلق بالجوانب الكيفية أو النوعية؛ كطبيعة النظام الاقتصادي للدولة (رأسمالي، اشتراكي، مخطط)، وطبيعة البنية الاقتصادية (زراعية، صناعية، تكنولوجية)، والنمط الاقتصادي السائد (نمط إنتاجي، نمط استهلاكي)؛

^٢ **سم يتعلق بالجوانب الكمية والمادية؛ كحجم ومعدلات الإنتاج الوطني ووضعية الميزان التجاري للدولة وتوزيع الدخل على الأفراد.** وبهذا يشكل العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً من عناصر قوة الدولة، كما يؤثر تأثيراً مباشراً على قدراتها الدبلوماسية، من خلال تسخير كافة الإمكانيات الاقتصادية اللازمة لدعم الجهود الدبلوماسية، وفي مقدمة ذلك توفير الميزانية اللازمة للجهاز الدبلوماسي، وكذا تقديم المساعدات والإعانات المالية وغيرها. فإن امتلاك الدولة للمقدرات الاقتصادية يعتبر عاملاً رئيسياً في تمكين الدولة على التأثير في الوحدات الدولية الأخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها، وإكساب الدولة القدرة على مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية. إن استعراض المؤهلات الاقتصادية الجزائرية على المستوى الإقليمي والجهوي، يجعلنا نتفادى الحديث بإسهاب عن تطور النظام الاقتصادي الجزائري وتحولاته⁽²⁾، بل نركّز فقط على بنية الاقتصاد الجزائري الحالي، وما يقوم عليه من دعائم وإمكانيات وموارد، حيث تهتم الدراسة بالمجالات التي تعبّر في مجملها عن الحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على التجارة الخارجية للجزائر ومعرفة حجم

⁽²⁾ عرفت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال العام 1962 ست مراحل في سعيها لوضع سياسة وطنية للتنمية وتنفيذها، وهكذا فقد انكبت البلاد إلى يومنا هذا في سعي دؤوب يرمي إلى بلوغ أهداف التنمية:

- مرحلة: 1966/1962؛ مرحلة التردد؛
 - مرحلة: 1979/1967؛ سراب التنمية؛
 - مرحلة: 1985/1980؛ الفشل الذريع؛
 - مرحلة: 1993/1986؛ الأزمة؛
 - مرحلة: 1998/1994؛ برنامج التعديل الهيكلي والانتقال نحو اقتصاد السوق؛
 - المرحلة التي بدأت سنة 1999: الانتقال غير المنتهي.
- وهكذا فالجزائر لم تشهد مرحلة تنمية متواصلة، وعلى العكس من ذلك إذ استثنينا مرحلة 1979/1967 والمرحلة التي بدأت عام 1999، فبقية المراحل تتميز بعدم الاستقرار وبعمليات تراجع رئيسية، إلا أن كل هذه المراحل تسمح بالقيام بمعاينة ثلاثية الأوجه وهي أن الجزائر:
- لم تنجح في بناء اقتصاد قوي ومتنوع يسمح لها بالتححر التدريجي من التبعية إزاء المحروقات؛
 - قبلت التحول إلى بلد ريعي وبالتالي الوقوع المقصود في فخ السهولة (خيار انتحاري)؛
 - وأخيراً، فقدت طبيعتها التقليدية كبلد مصدر ولم تعد تدافع عن الحصص التي تعود إليها في مجال تصدير منتجاتها الزراعية التقليدية.

مبادلاتها، وأهم المتعاملين معها والنسب المختلفة لصادراتها وواردتها، إذ تشكل التجارة الخارجية دوراً كبيراً في تحديد وضعية الدولة ومدى ارتباطها بالوحدات الأخرى من حيث نسبة المبادلات وتنوع مجالاتها.

① **بنيّة الاقتصاد الجزائري**؛ إن الإمكانات الاقتصادية للجزائر- تشكل بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الجهوي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينيات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، وتشكل بنية الاقتصاد الجزائري من العناصر التالية:

1.1- **القاعدة الصناعية الجزائرية**: لقد انطلقت الجزائر في بناء قاعدتها الاقتصادية منذ العشرية الأولى للاستقلال، وقامت على التوجهات الصناعية الآتية: أ/ التركيز على الصناعات الثقيلة؛ كصناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيميائية التي تطلب وجودها بناء مركبات صناعية كبرى، شكلت تكلفة مالية ثقيلة، وإذا كانت الصناعات الحديدية قد وضعت لتغطية السوق الداخلي، فقد خصصت المنتوجات البتروكيميائية للتصدير (Bouzidi, 1991)؛ ب/ تشجيع الصناعات الميكانيكية؛ وذلك بإنشاء الوحدات الإنتاجية والانتقال من التركيب إلى التصنيع (Bouzidi, 1991)؛

ج/ الاهتمام بالصناعات التحويلية لتلبية حاجات السوق الداخلي من المواد الاستهلاكية المختلفة وخاصة منها الصناعات الغذائية (Michel, 1978).

2.1- **الإمكانات الطاقوية والمعدنية**: إذ تعد الجزائر من أكبر منتجي النفط في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا والسودان (Barrat, 2011)، حيث يصنف **سمير أمين**، في كتابه "الاقتصاد العربي المعاصر"، الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع (Amin, 1980)، إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ويوجه عادة لمواجهة حاجيات الإنفاق العام (الأسعد، 1992).

ويحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إذ يشكل 80٪ من إيرادات صادرات الجزائر الإجمالية (ساريكس، 2009)، ويبلغ الاحتياطي

النفطي المتمركز أساسا في حاسي مسعود حسب مجلة "BP Statiscal Review" بـ 12.3 Gbls' مليار برميل، ولمدة زمنية قدرها 16.8 سنة حسب الإنتاج الحالي الذي يقدر بـ 1.369 مليون برميل يوميا، واحتياطي من الغاز الطبيعي الذي يقدر بـ 4.5T' تريليون متر مكعب (م³)، أي 53.3 سنة بمعدل الإنتاج الحالي وهو يمثل رابع احتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينيات، وحسب الـ *US Geological Survey* فإن إمكانية الاكتشاف بالجزائر هي (95٪: 1.7 Gbls، 50٪: 6.9 Gbls، 5٪: 16.3 Gbls) (بول، 2009).

وقد اهتمت الجزائر باستغلال الأسواق الأوروبية، كإيصال الغاز الجزائري عبر تونس لإيطاليا، وكذلك إلى إسبانيا عبر المغرب⁽³⁾، أما بالنسبة للبترول ونظراً لأن احتياطه لا يمثل إلا ستة عشر سنة من الإنتاج وأخذاً بعين الاعتبار التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد انهيار سوق النفط عامي 1986/1985⁽⁴⁾، فقد اهتمت الجزائر بإحداث تغييرات في القوانين المتعلقة باستغلال حقول النفط والتنقيب فيها، حيث فُتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار⁽⁵⁾.

(3) أصبحت توظف ما يسمى بـ "دبلوماسية الغاز" الجزائري، حيث تعرضت عدة أبحاث لهذا الموضوع، وبالضبط لدور الجزائر في تدفئة أوروبا، مع وجود توقعات تدفع بإمكانية إرسال الغاز الجزائري إلى كل من البرتغال وفرنسا، وهذا ما دفع الجزائر إلى أن تطالب بمنظمة للدول المصدرة للغاز، قياساً بمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك OPIC)؛ وهي الجزائر، أنغولا، السعودية، اندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا).

(4) انهارت أسعار البترول والمداخيل البترولية خلال الثمانينيات بعد تأميمات السبعينيات وزيادة الأسعار التي تلته بفعل الهجوم المضاد الذي قاده الولايات الأمريكية ودول أوربية أخرى تحت قيادة "هنري كسنجر"، فقد انتقل سعر برميل الأوبك في المتوسط من 27.01 دولار أمريكي عام 1985 إلى 13.53 عام 1986، في الوقت الذي انخفضت فيه المداخيل البترولية لدول الأوبك من 127.2 مليار دولار إلى 76.74 مليار (-40٪) وقد انهارت مداخيل الجزائر في تلك المرحلة من 9.17 مليار العام 1985 إلى 4.81 مليار عام 1986، في الوقت الذي مر فيه ميزان حساباتها التجارية من فائض قدره 1.02 مليار العام 1985 إلى عجز قدر بـ 2.23 مليار عام 1986.

انظر: نيكولا ساريكس، مرجع سابق، ص 52-53.

(5) في البداية كانت شركة "توتال" TOTAL الفرنسية الشركة الأجنبية الوحيدة الحاضرة في الجزائر بمساهمة رمزية، وذلك إبان فترة التأميمات، كما أن إنتاج الشركة الجزائرية للبترول "سونطراك" لا

كما تدخل المعادن المختلفة التي تحتويها الجزائر (خاصة الحديد والفوسفات). إلى جانب الطاقات الناشئة عن البترول والغاز، كمتغير أساسي في بنية الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ما يمثله القطاع الفلاحي ومدى تحسنه في السنوات الأخيرة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2016؛ بحيث يساهم القطاع بنسبة 11٪ من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قابلة للمضاعفة إذ ما تم الاهتمام بالسياسة الفلاحية، والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تحتل خمس المساحة الإجمالية، أي بحوالي 47 مليون هكتار (بدوي، 2019).

كما تساهم بشكل مباشر في ترقية الصناعات الغذائية من خلال تزويدها بالمواد الأولية، حيث عرف هذا القطاع ديناميكية استثمارية هامة قدرت بـ 31٪ من رأسمال الصناعات التحويلية سنة 2016، (بدوي، 2019)، ليبقى قطاع الفلاحة في الجزائر يحتاج إلى الكثير من الاهتمام لأنه مجال استراتيجي يحقق الأمن الغذائي.

هذا إلى جانب شبكة المواصلات والنقل التي تعد عصب الاقتصاد المعاصر، ولذلك سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية شبكة طرقاتها على كل المستويات؛ طرق برية معبّدة والتي من أبرزها تدشين الطريق السيار شرق – غرب، سكك حديدية والتي تربط أغلب المدن ببعضها البعض، وحتى النقل الجوي حيث عرفت تطورا ملحوظا في عدد مطاراتها الداخلية والدولية، كما شهد القطاع تغييرات هامة في إطار الخصوصية والانفتاح على الاستثمارات بغية المساهمة في ترقية الخدمات وتخفيف العبء على الشركات التابعة للقطاع العام، هذا إضافة إلى فتح وترميم العديد من الموانئ البحرية في أغلب الولايات الساحلية للجزائر (عطية، 2018).

② **هيكلية المبادلات/التجارة الخارجية الجزائرية:** عرفت الجزائر منذ استقلالها تحولات كبيرة في مسار تجارتها الخارجية إذ شهدت مرحلة السبعينيات سيطرة الخط الاستعماري على المبادلات الخارجية وتبعيتها لفرنسا، غير أن سنوات

يلبي الحاجات المطلوبة، ولا يواكب التطور التكنولوجي آنذاك، لكن بعد هذه المرحلة (فترة الثمانينيات) اعتمدت سونطراك سياسة انفتاح على الشركات الأجنبية إذ عرفت نجاحا ملحوظ، حيث أمضت أكثر من 30 اتفاقية تعلقت جلها بالتنقيب على البترول والغاز.

السبعينيات جسدت محاولات جادة لفك العزلة عن المبادلات والتفكير في التحرر الاقتصادي وفرض الوجود على المستوى الدولي.

وكانت بوادر هذه السياسة واضحة من خلال حركة التأميمات التي قام بها الرئيس الراحل هواري بومدين، وكذلك السعي من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن العدالة بين الشمال والجنوب، كما عرفت أيضا الجزائر في هذه المرحلة نظاما اقتصاديا موجهًا، تميّز بسيطرة الدولة على النشاطات الاقتصادية وكانت التجارة الخارجية تعتبر "قضية دولة". (عطية، 2019)

في حين فرضت تغييرات ما بعد الحرب الباردة والتحولت التي طرأت على النظام الدولي وهيمنة القطب الواحد، وانتشار العولمة إلى زيادة حركية التجارة الخارجية حيث أصبحت الصين في السنوات الأخيرة من أبرز شركاء الجزائر الاقتصاديين، إلى جانب أوروبا كمتعامل رئيسي مع الجزائر، إذ تصل الواردات إلى الجزائر إلى نحو 50٪، في حين توجه الجزائر ما يعادل 70 ٪ من صادراتها نحو دول الاتحاد الأوروبي (بدوي، 2019)، وخاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، كما تبرز اليوم الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أهم شركاء الجزائر الاقتصاديين، خاصة في مجال الاستثمار في النفط.

وقد كشف صندوق النقد الدولي في تقرير صدر له في عشرين أبريل 2012، أن الجزائر تعد من البلدان الأقل مديونية بين البلدان العشرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا"، مشيرا إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012 (بوعباد، 2012)، كما حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية الإنسانية المرتفعة حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).

وفي إطار ما سبق وبعد عرض المقومات الاقتصادية البارزة للجزائر، ينبغي اختبارها أمام أبرز التحديات التي تفرضها العولمة على مختلف الجوانب الحياتية لدول الجنوب.

المحور الثالث؛ انعكاسات العولمة على سياسة الجزائر لتحقيق الأمن الاقتصادي؛

إن الجزائر في الأصل ظلت خارج منظومة العولمة متحملة كل شيء لأنه ليس لها ما تقترحه، ولا هي تريد في واقع الأمر دخول السبق الدولي الذي يفرض عليها متطلبات ليست على استعداد لتبليتها، سيما في مجال إعادة النظر في منظومتها السياسية والاقتصادية.

فالعولمة ظاهرة قديمة، غير أن بعض علماء السياسة والعلاقات الدولية يرون بأنها بدأت مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي (الكفري، 1999)؛ لأن ذلك يعتبر عصر النهايات؛ نهاية الاقتصاد الاشتراكي الموجه، نهاية الإيديولوجية الشيوعية، نهاية الثنائية القطبية، نهاية التاريخ ونهاية الجغرافيا، وبداية عهد جديد في العلاقات الدولية، هو عهد الانتصارات، انتصار الليبرالية، اقتصاد السوق والنظام السياسي الغربي.

ويعرفها السيد ياسين؛

**" بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني
والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير
المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود
الجغرافية والسياسية القائمة في العالم" (ياسين، 2001، ص.47).**

إذاً، فالعولمة تعني إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً، وتبدو لنا العولمة كحركة دمج وتوحيد في الشكل للسيورورات الإنسانية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية الجارية على نطاق الإنسانية جمعاء، أو على نطاق التاريخ العام والشامل (هيما، 1999)، وإذا كان هذا هو التمييز الأول بشكله الإجمالي الذي نقترحه، فإن مفهومه بالنسبة للفيلسوف، حتى لو كانت العولمة مصطلحاً جديداً كل الجدة، قد تعلق بفلسفة التاريخ التي يتمثل عرضها في استخلاص المسار الإجمالي للمصير التاريخي (ياسين، 2001)، ويعني المسار هنا إما الاتجاه والمجرى المحدد للأحداث، وإما مدلول تواليها، أي الهدف العام الذي تتوجه صوبه الإنسانية.

ولذلك تجد العديد من الدول وخاصة دول الجنوب نفسها أمام تحدي العولمة، الذي يراهن على إزالة الحدود وتذويب السيادة الوطنية وتفعيل منطق

الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وحتى الأمني (إسحاق، 2005)، مما يدفع بهذه الدول كحال الجزائر على تبني العديد من الاستراتيجيات، إما الانبطاح الكامل والذوبان في تيار العولمة الجارف، وإما المقاومة والرفض القاطع للعولمة، وإما التكيف والتعايش مع ما تفرضه العولمة أخذاً وعطاءً.

وتستند براغماتية العولمة تحت صيغة الجملة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية على المبدأ القائل باحترام قواعد الديمقراطية، اقتصاد السوق الحر، حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وبهذا فهي تندرج ضمن منطق الرأسمالية المتوحشة التي تسجل انتصارا تاريخيا وفقاً لصيغ "فرانسيس فوكوياما".

ويلاحظ أن التصور الجزائري الخاص بالعولمة يعبر عن مواقف ومشاعر مختلطة، تميز بين حالات تتعلق وترتبط ببعضها بشكل متبادل، وتشكل كثيراً من الصعوبات والرهانات التي تواجهها، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. العولمة بما هي تدويل مالي واقتصادي وتؤثر على التنمية في الجزائر؛

العولمة في تجلياتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد السياسي الدويل (6) الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطه وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات (حسن، 2007)، وتحقق هنا على حساب عالم الجنوب الذي يفتقر إلى رؤوس الأموال ولا يمتلك إلا القليل لتقديمه للسوق العالمية (إفريقيا لا تساهم في التجارة العالمية إلا بنسبة 2٪) ناهيك عن أن اقتصاده يتميز بالاعتماد المفرط على المواد الأولية (بترو، معادن خام، ومواد زراعية أولية).

رغم أن الجزائر رافعت لصالح ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية منذ

(6) ينبغي أيضاً قتل مفهوم "الهدف"، فالعولمة غاية في حد ذاتها، لأنها كما تزعم نظرية الفوائد المقارنة قادرة على حل المشاكل كلها، والبحث عن معنى للفعل الإنساني يدل من الآن فصاعداً عن نزعة دوغمائية أو عن تعصب، بل هي متهمة بحمل شمولية كامنة، الأمر الذي يجنب المقاربة "النفعية" للوقائع، والنتيجة هي تماثل "أخلاقي" ومفهوماتي يقوم بدور المساعد للعولمة، وهكذا تتطور حضارة مزعومة من نمط كوسموبوليتاني لا جذر لها إلا الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري، كنوع من "ثقافة الضبط البنوي".

العام 1973، مدافعة عن حق دول الجنوب في المشاركة في صياغة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي شكّل في فترة كانت دول الجنوب غائبة فيه، ولا تزال الجزائر لليوم تدافع عن مصالح عالم الجنوب من خلال تركيزها على مكانة اقتصاد الفقراء أمام المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما أعادت طرحه في القمة الثامنة عشر لحركة عدم الانحياز بين 25-26 أكتوبر 2019 في باكو العاصمة الأذربيجانية.

2. عولمة تقنيات الاتصال وتأثيرها على الثقافة والمجتمع الجزائري؛

مع اتساع نطاق الإعلام، تحوّل العالم إلى "قرية كونية" كما يقال، ومن هذه الناحية فإن العولمة تشكل بالفعل ثورة، فمنظومة الانترنت على سبيل المثال هي وسيلة اتصال ذات تكاليف قليلة وفاعلية عالية، فهي تقدم بنكاً من المعلومات التي لا تطالها الرقابة (هيم، 1999)، والعولمة تقدم إطاراً مناسباً للبحث العلمي المتميّز من ناحية، ولتبادل مناهج البحث ونتائجه من ناحية أخرى، وتقدم بشكل خاص للمجتمعات التي بقيت حتى الآن على هامش التطور العلمي والتقني إمكانية تعويض تأخرها، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا، ومع الانترنت أصبح العلم والتكنولوجيا في متناول اليد والعقل (حاتم، 2005).

وتبقى هناك صعوبة أخرى ترتبط بالتبعية الإعلامية، هذه التبعية تفتح الباب لمراقبة العقول ودفعها نحو أنماط من السلوك الذي ليسوا مهيين له بعد، الأمر الذي من شأنه تدمير إطار الحياة والرابط الاجتماعي، وبما أن المسافة الفاصلة بين التقليد والحدث ليست مهياة بعد ولم يتم التفكير فيها بشكل كاف، فإن انتصار الحضارة التكنولوجية سيكرس القضاء على الثقافات المحيطية وإثارة ردود الفعل الهوياتية (عطية، 2019).

والعامل التكنولوجي هنا يؤثر سلباً على الاقتصاد الجزائري من خلال تعزيز شبكات التواصل التي تدعم عامل الاستهلاك بدل محاولات الإنتاج، ناهيك عن الآثار السلبية الأخرى التي تفرضها العولمة في إطار شبكات التواصل العالمي.

3. تأثير عولمة الجغرافية السياسية على موقع الجزائر؛

إن انتصار الديمقراطية الليبرالية -وهي عبارة عن ملخص للرأسمالية

الليبرالية-على الأمل الشيوعي قد ترك نتيجتين على إفريقيا وبقية عالم الجنوب بما فيه الجزائر:

☉ في المقام الأول؛ انتزاع الأمل الذي كان يمثله البديل الشيوعي بالنسبة للبلدان المتخلفة؛

☉ في المقام الثاني؛ إن سقوط الشيوعية وانتصار الليبرالية يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية السياسية ويولد أقطاباً استراتيجية جديدة، الأولى لأسباب إيديولوجية وسياسية، مثل؛ بلدان الشرق الخارجة من الأخدود الشيوعي، والبلدان المسماة بالبلدان المنبثقة مثل روسيا ودول أوربا الشرقية، والثانية لأسباب اقتصادية ترتبط بأسواقها ذات الإمكانات الكبيرة وموردها الطبيعية كإفريقيا (إسحاق، 2005).

فيما يتعلق بالمساعدة على التطوير والاستثمارات فإن هذه المناطق قد حلت، وبشكل نهائي، محل الوضع الاستراتيجي الذي كان يحتله العالم الثالث القديم، وفي هذه الحالة فإن إفريقيا لم تعد هامة من وجهة نظر السوق العالمي، كما فقدت سحرها الاستراتيجي بما كان يرتبط به من فضائل؛ فالمساعدات التي قدمتها الدول الغنية للتطوير لم تبلغ في العام 1996 إلا 0.33% من إنتاجها الوطني الصافي (PNB) الكلي وهي أضعف نسبة خُصصت لها منذ 60 عاماً (Rvind., A , 2003)

إن دول الشمال تضع دروعاً لمواجهة العولمة لتأخذ منها أفضل العبر عبر بنى إدماجية مناطقية قائمة على أساس التقارب الجغرافي، والسياقية التاريخية والسياسية والثقافية، لكنها تقوم بشكل خاص على تلاقي المصالح الاقتصادية والمالية، حيث يشكل الاتحاد الأوروبي أفضل شكل لها من خلال معايير المسماة بمعايير التقارب التي اعتمدتها اتفاقية ماستريخت، وهي معايير قابلة للتطبيق على البلدان المرشحة للعملة الأوروبية الموحدة.

ولذلك ينبغي التأكيد أن المحل السياسي للعولمة يعكس روح اقتصادية تؤثر على كل الدول، والجزائر ليست بمنأى عن ذلك خاصة بعد الحراك الشعبي الذي فتح شهية عموم المواطنين على الانفتاح الديمقراطي والتحرر الاقتصادي والانعتاق

من إكراهات الخارج، فعولمة الديمقراطية تعني في محتواها عولمة لحرية الاقتصاد وتحرير للتجارة الخارجية.

4. عولمة الهجرة الإنسانية ونزيف الأدمغة الجزائرية:

إن كان العالم قد تحول إلى "قرية كونية"، فهذا يعني أن على الإنسان أن يشعر بأنه في بلده أينما حل خارج حدوده الوطنية، ويحس بأنه مُعترف به ومقبول ومندمج كما هو الحال في القرية، هذه هي المواطنة العالمية التي ينبغي على العولمة تحقيقها، مع هذا فإن هذا الاندفاع الإنساني للتقريب بين الشعوب هو الذي تثبت الأيام عدم صحته، الحقيقة أن تجربة الـ "بدون أوراق"، والترحيل الجماعي والقصري تشكل تكذيباً حقيقياً لوعود العولمة (John.K.,2019).

ومع ذلك فعولمة الهجرة غير القانونية بالنسبة للجزائر تعني نزيف للموارد الإنسانية التي تنعكس على المردود الاقتصادي للبلد، خاصة وأنا الجزائر مقبلة على إصلاحات اقتصادية عميقة ستفتح ورشات هامة لإدماج الشباب في وظائف بدل الموت في عرض البحر هروبا باتجاه أوروبا.

5. العولمة شكل من أشكال التحكم بالعالم؛ (بما فيه الجزائر)؛

إن برامج التسوية التي سنتها وأشرفت عليها مؤسسات "بروتن وودز" *BRETTAN WOODS* (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لحاجات الإنعاش الاقتصادي والتوازن الماكرو- اقتصادي، والتي شيدت لنفسها منظومة للتحكم تسببت في أغلبية بلدان الجنوب بتفكيك منظومات حماية العمل والحقوق الاجتماعية (John.K.,2019)، وفضلاً عن هذا، فإن هيمنة سلطة الشركات المتعددة الجنسيات تكرر الغياب السياسي وتمزيق الدولة التي تمارس سيادتها في الجنوب كما في الشمال، وبالنتيجة فإن الدولة تملك لكنها لا تعود قادرة على التحكم بالسياسة الوطنية للتنمية، فتجربة الديمقراطية قد أصيبت بضرر جدي في الشمال، لكنها في الجنوب تكاد لا تكون موجودة.

إن هذه الظاهرة التي تدعي بأنها ستحقق التنمية والرفاه الاجتماعي هي في الحقيقة ثمن اجتماعي باهض يدفعه الإنسان، وعلى وجه التحديد الطبقات الفقيرة

في المجتمع، فالعولمة وما تدعوا إليه من سياسات انفتاحيه وتحرير التجارة وتغييرات هيكلية لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي أدى إلى ظهور مشاكل عديدة منها زيادة مستويات البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للفئات الدنيا والوسطى في المجتمع (قبايل، 2003).

أما نتائجها فهي ليست في صالح المواطن الجزائري بأي شكل من الأشكال، فهي تهدف وبشكل مباشر إلى تعميم الفقر، وذلك بإتباع منهجية «إنتاج أكثر بأيدي عاملة أقل» (Cyril I., 2019) فالتقدم التكنولوجي في رعاية العولمة يؤدي إلى ارتفاع البطالة، وهذا سيؤدي في كل الأحوال إلى مشاكل سياسية وبالتالي نجد أن الهدف الرئيسي للعولمة هي تسريح العمال والموظفين من أعمالهم.

خاتمة ونتائج الدراسة والتوصيات؛

استجابة للإشكالية المطروحة يتضح أننا لست منفتحين على العولمة إراديا، إلا أننا نجد أنفسنا مجبرين على الانخراط فيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالعولمة لا تستشير أحد في إنشاء علاقة معها، بل هي عولمة جارفة متداعية الانعكاسات والآثار ولا تستثني أحد في المعمورة، كما أنها تداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مترابطة مع بعضها البعض، وهي تؤثر على الأمن الاقتصادي للجزائر بمختلف الطرق، وهذا رغم أن اقتصادنا ضعيف ولا يؤثر بدرجة هامة في الاقتصاد العالمي، إلا أن العولمة تعمل على التأثير في كل الاقتصاديات مهما كانت من خلال شعار "أن الغني يزداد غنا، والفقير يزداد فقرا".

فإن العولمة التي تعني نقل اختصاصات الدولة في المجالات المختلفة، التي منها الاقتصادية والإعلامية والثقافية والسياسية إلى مؤسسات عالمية، هذه المؤسسات يحتكرها أصحاب رؤوس الأموال، وهؤلاء لن يكونوا من أبناء الجزائر على كل حال، ذلك لأن أكبر الشركات العالمية ذات الرأسمال العالمي يحتكرها أجنب، وبذلك يكون تأثير هؤلاء ونفوذهم واضح وكبير على رسم سياسات هذه الدول، وبذلك نقول إن العولمة تشكل مصيدة وفخ وفق استراتيجية كبرى مرسومة المعالم سلفا.

أما ما يمكن استنتاجه:

① إن الجزائر في مفترق طرق، وتتوافر اليوم من خلال امكانياتها الاقتصادية على وسائل انخراطها الحازم في طريق طموح وطني كبير يتقاسمه الجميع ويتمفصل حول التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة والقطاعية، وللقيام بذلك يتعين على المجموعة الوطنية اعتماد اختيارات منسجمة وتسريع الوتيرة وتعميق ورشات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتحقيق القطيعة التامة مع الممارسات والسلوكات التي ظلت تعيق التنمية في بلادنا وتكثيف منظومتنا السياسية والاقتصادية مع المعطيات الراهنة التي توفرها العولمة؛

② عرفت بلادنا عجزا أفقيا آخر منذ الاستقلال يتعلق بحكامتها بالمعنى الذي يفيد أسلوب التدبير والقيادة التسييرية في مجال تحقيق الأمن الاقتصادي وممارسة السلطة، سواء تعلق الأمر بالمجال العمومي أو المقاول، وهكذا ترتبط عوائق الحكامة الجيدة أساسا بالطريقة التي تم بواسطتها تطبيق المبادئ المهيكلية للتنمية الإنسانية؛

③ غياب تام للشرح والتبرير في السياسة الاقتصادية للجزائر، فإذا كان هاجس البحث عن الأمن هو أمر مرتبط بكل القرارات في السياسة الوطنية، فعملية الشرح والتبرير هي خريطة من خلالها نحاول أن نعطي وجه حسن لقراراتنا من حيث الوجهة الداخلية تجاه الجماهير الغفيرة التي تحتاج ذلك، والخارجية للمستثمرين الأجانب والمؤسسات الدولية؛ إذاً فعملية الشرح والتبرير هدفها الأساسي هنا هو التقليل من عبء المسؤولية بالنسبة للطرف الذي اتخذ القرار، فغالبا ما تقع الجزائر في هذا الموقف(حتى في علاقتنا بالعولمة وتأثيراتها المختلفة علينا)، مثل ما حدث مع قانون المحروقات في أكتوبر 2019.

التوصيات؛

■ ينبغي التفكير الجاد لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي أصبح ضرورة تستلزم البحث العميق والدراسة الواسعة، وبالنسبة لأمن الاقتصاد الجزائري كجزء من الأمن الاقتصادي العالمي وجزء من الأمن الوطني الشامل، يتطلب أخذ زمام المبادرة إلى تبني عقد مؤتمر علمي منظم لمناقشة القضايا الأمنية الاقتصادية، واعتقد أن مثل

هذا الاقتراح جدير بالدراسة والبحث للوقوف على مواطن القوة ومواطن الضعف في هيكل اقتصادنا الوطني في ظل عالم العولمة.

▪ ضرورة فتح ورشات كبرى في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر بما يتناسب والأسواق الدولية، من أجل تعديل منظومة الاستيراد والتصدير وتعزيز فرص الجزائر في الأسواق الواعدة كالسوق الإفريقية، والتوجه النفعي مع الشركاء الدوليين من أجل نقل التكنولوجيات الجديدة واكتسابها.

▪ إرادة سياسية قوية تدفع نحو الإقلاع الاقتصادي من خلال طرح مشروع مجتمع قوامه بناء الإنسان الجزائري وهدفه الوصول إلى جزائر المستقبل وفق أجندة زمنية واضحة (الجزائر في أفق 2030).

قائمة المراجع:

1. إسحاق، روبرت (2005). مخاطر العولمة؛ كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا. تر. سعيد الحسنية. بيروت: الدار العربية للعلوم.
2. الأسعد، محمد (جانفي 1992). السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي، "المستقبل العربي"، (ع.55)، ص ص.98-108
3. البعجة، فتحي محمد. (2006) التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي: دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي (الكتاب الثاني: مآزق التخلف والعولمة). طرابلس الغرب: دار النهضة العربية.
4. الزازية، ستيتي (1991). الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، (ع.54)، ص ص.53-64.
5. الكفري، مصطفى محمد العبدالله (شتاء 1998-1999)، عولمة الاقتصاد والاقتصادات العربية، الفكر السياسي، (ع.3)، ص ص.85-100.
6. الطفيل، سليمان (2019/02/04). المعركة الاقتصادية القادمة وضرورة الأمن الاقتصادي، أنظر على الرابط التالي؛

<http://www.alriyadh.com/32865>

7. بدوي، إبراهيم (2019/01/02). مخطط لإنعاش الاقتصاد الجزائري، أنظر على الرابط التالي

[http://www.google.dz/search?hl=fr-DZ&source=hp&q=%D8%A7%":](http://www.google.dz/search?hl=fr-DZ&source=hp&q=%D8%A7%)

8. بول، مراد (2009). *أي مستقبل طاقوي للعالم وما هي الرهانات والتحديات التي تواجه الدول المنتجة؟*، مشاركة في الأيام الدراسية الرابعة حول الدفاع الوطني والأمن الاقتصادي. الجزائر: منشورات مجلس الأمة.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). *تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003، بعنوان: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية*، بيروت: مطبعة كركي
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). *تقرير التنمية الإنسانية للعام 2013، المعنون بـ «نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع*، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
11. بوعباد، سفيان (الأحد 22 أبريل 2012). *الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي*، الخبر، السنة 22 (ع. 6693)، ص. 4.
12. بيليس، جون. (2004) "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، *عولمة السياسة العالمية*. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
13. حسن، حمدي عبد الرحمن. (2007) *إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ القاهرة: مكتبة مدبولي*.
14. حاتم، محمد عبد القادر. (2005) *العولمة ما لها وما عليها*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
15. قابيل، محمد صفوت. (2003) *الدول النامية والعولمة*. القاهرة: دار الحكمة للنشر والتوزيع.
16. عطية، إدريس (جوان 2018). "الدوائر الجيواستراتيجية للتغير في السياسة الخارجية الجزائرية"، *ستراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية*، (ع. 9)، ص ص. 65-81.
17. عطية، إدريس (2019). *تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الافريقية، الجزائر: دار الأمة*.
18. ساريكس، نيكولا (2009). *التغيرات الطاقوية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية على الجزائر*، مشاركة في الأيام الدراسية الرابعة حول الدفاع الوطني والأمن الاقتصادي. الجزائر: منشورات مجلس الأمة.

19. هيم، بادي (شتاء 1998-1999). أفريقيا أمام العولمة ما هي آثارها على الحقوق الاجتماعية؟ تر. قاسم المقداد، *الفكر السياسي*، (ع3)، ص ص.143-161.
20. هيم، بادي(شتاء 1998-1999). إفريقيا حيال العولمة: أية آثار حاسمة على الحقوق الاجتماعية،" تر. عبود كاسوكة، *الفكر السياسي*، (ع3)، ص ص.131-143.
21. ياسين، السيد. (2001) *العالمية والعولمة*. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر
22. A. Rvind, Subramanian (2003) Africa Integrated in the Global Economy, *IMF Staff Papers*, vol. 50 (No.3), pp.352-372.
23. Amin, Samir(1980). *L'économie Arabe Contemporaine*, Paris : Les Edition de Minuit.
24. Ayoub, Mohamed (January 1991) The Security Problematic, *World Politics*, Vol.49, (No.02), pp.122-136.
25. Bouzidi, Abdelmadjid (1991). *Panorama Des Economies Maghrébines Contemporaines*, Alger : Cenap.
26. Cyril I., Obi (27/08/2019). *Scrambling for Oil in West Africa., Nordic Africa Institute*, Uppsala at web site: www.esas.2019.aegis-eu.org/45/DOC=0012àfrn
27. Jacques Barrat(3eme Trimestre 2011). *Turbulences Maghrébines, Géostratégiques*, (No. 32,) , pp.74-87.
28. James Johnson, (2019), "Artificial intelligence & future warfare: Implications for International Security", *Defense & Security Analysis*, Vol. 35, no. 2, PP. 147-169.
29. K., John, (01/01/2019). *The Challenges of Globalization in Africa :What Role for Civil Society and Other Stakeholders, ?* Uppsala at web site : www.esas.2019.aegis-eu.org/45/PDF/11!=0012àfrn
30. Glasius, Marlies and Kaldor, Mary (2005), *Individuals First : A Human Security Strategy for The European Union*, in Merika Ierch (ed.), *International Politics and Society* ,New Jersey: University of New Jersey Press.
31. Michel, Huber (1978). *Technologie et Développement Au Maghreb*, Paris : Cnrs.
32. O'Sullivan, Michael (2019). *The Levelling: What's Next After Globalization*, England: Public Affairs.
33. Reed, Laura and Tehranian, Majid (2005). *Evolving Security Regimes"* in Majid Tehranian (ed.), *World A part: Human Security and Global Governance*, New Jersey: University of New Jersey Press.
34. Wolfers, Arnold (1962). *Discord and Collaboration. Essays on International Politics*, Baltimore, Johns Hopkins: university press.